

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

محتويات الفصل الأول :

- ١- مقدمة الدراسة.
- ٢- مشكلة الدراسة.
- ٣- أهداف الدراسة.
- ٤- أهمية الدراسة
- ٥- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة
- ٦- منهج الدراسة وأدواتها .
- ٧- حدود الدراسة .
- ٨- الدراسات السابقة .
- أ- الدراسات العربية
- ب-الدراسات الأجنبية

مقدمة:

يلعب القانون دوراً رئيساً في تنظيم العلاقات داخل المجتمع كما أنه يعد حامياً حمى القيم والحقوق بين الأفراد في المجتمعات المختلفة كما أن للقانون اليد الطولى في عملية الضبط الاجتماعي . وعندما وضع المشرع القواعد القانونية وضعها على أساس قيم ومصالح عامة يترجم عنها ويحميها فهو إذن ليس أداة للقهر أو التحيز لجماعة دون الأخرى وإنما هو وسيلة لتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات وبذلك يعد الأساس في سلوك الأفراد في المجتمع ، ويجب على جميع الأفراد داخل المجتمع أن يكون على دراية بأحكام القانون وهناك عبارة شهيرة تتردد داخل الأوساط القانونية وهي : " القانون لا يحمي من لا يعرف القانون " ومن هنا يجب أن يكون الجميع على دراية كاملة بالقانون حتى لا يتعرض للعقاب ومن هنا يبرز ضرورة الاهتمام بنشر الوعي القانوني بين الأفراد داخل المجتمع .

" ويرى البعض أن كلمة القانون ليست عربية وإنما هي تعريب للأصل اليوناني " Kanun " أى " العصا المستقيمة " وهو تعبير مجازي يقصد به القاعدة أو المبدأ ويرمى الاصطلاح اليوناني بذلك إلى التركيز على مفهوم الاستقامة " (١).

والتشريعات القانونية تعد أساس أداء الأفراد في المجتمع وعلى ذلك لا بد من أن يكون على دراية بها وليس أحوج في هذا من المعلمين الذين هم نواة العلم في المجتمع ولا شك أن تزويد المعلمين بالوعي القانوني والثقافة القانونية سوف ينعكس بدوره على جميع أفراد المجتمع وإذا افتقد المعلم الوعي بهذه الثقافة لن يستطيع أن يخرج للمجتمع سوى جيل عاجز عن الالتزام بواجباته والمطالبة بحقوقه وبين هذا وذاك تضيق الديمقراطية في هذا المجتمع ويتفشى الشعور باللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية والخنوع للقهر والاستبداد حيث إن فاقد الشيء لا يعطيه .

ومن الأهمية بمكان أن تبث الأوساط الثقافية والتربوية المختلفة الوعي القانوني بين المواطنين بوجه عام وأن تولى المعلم اهتماماً أكبر من التوعية بالثقافة القانونية بوجه خاص لكي يتمكن من الوقوف على أرض صلبة أثناء التعامل مع طلابه ومع زملائه ورؤسائه في العمل لأن ذلك ينعكس بدوره على سلوكه مع من حوله وبالتالي ينعكس على صورته سواء في المجتمع أو مع طلابه أو في وسائل الإعلام .

(١) هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ .

ولقد أصبح التعليم المحور الأساسي لأمننا القومي بمعناه الشامل فى الاقتصاد، والسياسة ، وفى الاستقرار الداخلى، والأمن الخارجى ، وتحقيق الرخاء ولن يتحقق هذا الأمن القومى إلا بالتنوعية بالواجبات وتحديداتها التى يترتب عليها مجموعة من الحقوق .

ولكل مهنة مجموعة من التشريعات والقوانين التى تحكمها وتقنن مسئولياتها وحقوق العاملين بها والحدود القانونية للتعامل معهم أو مع الجمهور إن كانت المهنة تتطلب تعاملًا مع الجمهور وبالتالي يجب على صاحب المهنة أن يكون على وعى بهذه التشريعات من أجل الالتزام بالواجبات والتمسك بالحقوق . وقد لاحظت الباحثة أنه بالنظر إلى مهنة التدريس نجد أن القانون الذى يحكم سير العمل فيها هو القانون ٤٧ / ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ويتحدد على أساسه المسئوليات والحقوق والجزاءات أما من ناحية المسئوليات فمهنة التدريس مهنة ذات طبيعة خاصة فالمعلم مكلف بعدد من الحصص الأساسية والاحتياطية أسبوعيا وهذه الحصص محددة فى الجدول المدرسى وهى ليست فقط مجرد نظام مواعيد للحضور والانصراف وتوزيع مهام العمل شأن أى مهنة أخرى والمعلم يتعامل مع عدد من الطلاب وأولياء الأمور أحيانا وينتج عن هذا التعامل والاحتكاك تفاعل سواء سلبا أو إيجابا وقد تنشأ اشتباكات بين المعلم وأحد الطلاب أو أولياء الأمور وسواء كان توزيع العمل بصورته المذكورة أو توضيح الحدود بين المعلم والطلاب أو أولياء الأمور فإن قانون العاملين المدنيين بالدولة لم يحددها ومع ذلك يحدد نفس القانون الجزاءات التى تقع على المعلم نتيجة مخالفته أحد الالتزامات المذكورة ومثال ذلك الجزاء الذى يقع على أحد المعلمين نتيجة رفضه لحصّة احتياطى ، أو إشراف مدرسى أو احتجازه على نظام توزيع جدول الحصص الأساسية المكلف بها أسبوعيا أو الخروج عن إطار الدرس أثناء الحصّة إلى أمور أخرى ، أو عدم تسجيل الطلاب الهاربين خارج الفصل أثناء الحصّة ، أو خروج المعلم من المدرسة دون تصريح كتابى من المدرسة ، أو التلطف ببعض الألفاظ تجاه الطلاب ، أو تحريض بعض الطلاب لعمل معين داخل أو خارج المدرسة فكيف يعاقب المعلم من قانون لم يذكر المسئولية ويحددها ؟!

أما بالنسبة إلى جانب الحقوق فقد لاحظت الباحثة أن المعلم لا يستطيع أن يحصل على بعض الحقوق التى يمنحها له قانون العاملين المدنيين بالدولة نظرا لأن مهنة التدريس لها ظروفها الخاصة فعلى سبيل المثال : الإجازات السنوية ، ورصيد السنوات السابقة ، بل وأحيانا قد لا يستطيع المعلم أن يحصل على إجازاته العارضة أسوة بزملائه الموظفين فى الوظائف الأخرى

غير العمل فى التدريس وبذلك لا يتحقق للمعلمين مبدأ تكافؤ الفرص بينه وبين نظرائه فى المهن الأخرى وبالتالي فإن القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعملين المدنيين بالدولة لا يصلح للتعامل به مع المعلمين لأنه كما هو الملاحظ كثيراً ما يتعرض المعلم للجزاءات لأنه تغيب عن العمل لظرف أو آخر ولا يستطيع أن يتقدم بإجازة اعتيادية عن أيام الغياب أسوة بزميله الموظف فى أى قطاع من قطاعات الدولة وفى كثير من الأحيان يكون الرصيد السنوى المسموح به للمعلم يسمح له بالتقدم بالإجازة ومع ذلك يتعرض للخصم من الراتب والجزاء . وفى ظل غياب وعى المعلم بحقوقه المهنية قد تصدر - فى كثير من الأحيان - نشرات من جانب الإدارة المدرسية أو الإدارة التعليمية التابع لها المدرسة تحد أو تقيد حق المعلم فى الحصول على إجازته السنوية حتى فى فترة العطلة الصيفية ولذا فقد يضطر كثير من المعلمين إلى التمارض من أجل الحصول على إجازة مرضية تعويضاً عن حاجته إلى إجازة اعتيادية لاصطحاب الأسرة فى المصيف أو الراحة أو استكمال دراساته العليا أو غير ذلك من الظروف المختلفة وهو مقيد من جانب الإدارة المدرسية بمواعيد وفترة محددة للحصول على جزء من هذه الإجازة السنوية كما يعوق تعسف بعض الإدارات المدرسية من تمتع المعلمين بكامل حقوقهم التى يكفلها لهم الدستور والقانون مما يصيب المعلمين بالإحباط والشعور بعدم الرضا عن المهنة والذى ينعكس بدوره على أدائه وعلى معاملته مع جميع أطراف العملية التعليمية .

بينما يرى البعض إن الاهتمام بالمعلم كفيل بتحقيق ما طالبنا به فى السياسات التعليمية من توفير الجودة والنوعية المقدمة ، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بمراجعة نظم إعداد المعلمين فى كليات ومعاهد التربية بحيث نأخذ بكل جديد نافع أو بأحدث الاتجاهات العالمية فى إعداد المعلمين .^(١) " والتشريعات التعليمية غالباً ما تكثر منها الشكوى سواء من حيث تقييدها بإجراءات مالية وإدارية معقدة، أو من حيث عدم قصورها للمهام التربوية أو من حيث تراكم التشريعات عن التمييز بين طبيعة المؤسسات التربوية ومهامها التربوية وبين طبيعة غيرها من المؤسسات فينظر إليها إلى دواوين الحكومة الأخرى".^(٢)

(١) الرئيس حسنى مبارك : كلمة ألقاها فى افتتاح الندوة التربوية فى اجتماع مجلس اتحاد المعلمين العرب ١٩٩٤ ، ص ٥ .

(٢) ثمة عبد القادر هاشم طه : "دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية التربوية فى مصر وإنجلترا" ، ماجستير غير منشورة ،

تربية عين شمس، ١٩٩٢ ، ص ٢

" والتشريع أداة بناء المجتمع وتظهر حركته وتطوره، والتعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق استنارة الأمة مما يمكنها من انتقاء النواب الصالحين لأجهزة التشريع . " (١)

ودور المعلم فى نجاح العملية التعليمية دور أساسى ، وهو رسول اجتماعى يسهم فى تحقيق أهداف المجتمع داخل الفصول وفى المدارس بأنواعها و" المعلم هو الوسيط المباشر للضبط الاجتماعى من خلال التربية ولذا فإن اختياره يتم وفقاً لقدرته على تحقيق أهداف هذا الضبط كما أن تدريبه وإعداده يهدف إلى نفس الشيء ليس هذا فحسب، ولكنه إذا خرج عن الأهداف المرسومة فإنه يتعرض للجزاء ". (٢) " إن واقع برامج إعداد المعلم فى كليات التربية يواجه الكثير من النقد نظراً لكثرة المشكلات التى يتعرض لها، مما أجهض دور تلك البرامج فى تحقيق أهدافها منذ بدء التخطيط لها ". (٣)

مشكلة الدراسة:

تبدو الحاجة متعاضمة أمام تفعيل دور المعلم فى المدرسة من خلال تقليص العقبات التى تحد من هذا الدور ، ويأتى فى مقدمة هذا الدور تدعيم مكانته المهنية وتخفيف ما يعانى من ضغوط المهنة للوصول إلى درجة أفضل من التوافق المهنى .

ويشيع فى مجتمع المعلمين الوقوع فى بعض الأخطاء القانونية الخاصة بمهنته أو إهدار لبعض الحقوق الخاصة به وبعمله مما يشير إلى ضرورة توعية المعلم بحقوقه وواجباته المهنية حتى يستطيع أن يأمن على حياته ومستقبله فى مهنته، ويدخل أعضاء المهنة شأن أى مؤسسة اجتماعية ، مع بعضهم البعض فى علاقات وتفاعلات تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسى لها، ونحن نتوقع أثناء هذه العلاقات والتفاعلات سلوكيات معينة من جميع أطراف التفاعل ، وتوقعات الأدوار يمكن أن تكون رسمية تتحدد بواجبات الوظيفة نفسها من وجهة النظر الرسمية فى القوانين والقرارات والنشرات الرسمية، كما يمكن أن تكون غير رسمية، تشتق من الطرق التى يحددها الفرد لنفسه للقيام بهذه الأدوار فيمكن أن يكون للمعلمين توقعات معينة عن أنفسهم فى علاقتهم بالتلاميذ فى أدوار النصيح ، وإعادة التعلم ، وعلاج الانحراف ، وتعارض هذه التوقعات

(١) سليمان نسيم سليمان : "موقف أجهزة التشريع والرأي فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢" ، دكتوراة غير منشورة ، تربية عين شمس، ١٩٧٨ ، ص ٤ .

(٢) سامية مصطفى الخشاب : " علم الاجتماع القانونى والوسط الاجتماعى " ، مكتبة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ / ١٩٩٣ ، ص ١٧١ .

(٣) محمد متولى غنيم : " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم فى مصر فى ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

الذاتية التوقعات الرسمية وهو أمر يقتضى أن يكون المعلم واعيا بقدر المخاطرة ، فى مثل هذه الحالات مدركا لواجباته وحقوقه ومسئوليته كما يحددها القانون فى مثل تلك الحالات كقاعدة عامة .^(١) ويواجه المعلم أثناء ممارسته لعمله متطلبات قانونية ، تتدرج من مجرد التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف أو الغياب والأجازات (عارضة، مرضية، اعتيادية) إلى الشكل القانونى لأدائه داخل الفصل والمدرسة وعلاقته بالزملاء والرؤساء ، والتلاميذ ، وأولياء الأمور وغيرها من النشاطات التى تؤكد أن القانون يتدخل فى جميع جوانب حياة المعلم وتعاملاته وتفاعلاته كمعلم ، فضلاً عن كونه مواطناً له حقوق، وعليه واجبات يحددها القانون . ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات التى تناولت تطور كليات التربية والارتقاء بمستوى إعداد المعلم، تبين أن الجانب الثقافى من جوانب الإعداد لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام رغم أهميته .^(٢)

وتتعالى الدعوات نحو تقوية وتطوير إعداد المعلم لتلبية ما يواجهه من مسئوليات وتحديات ، فيذهب البعض إلى أنه " منذ أن عرفت مصر التعليم والمعلمين وهى تنظر إلى جانب الإعداد للمعلم على أنه فقط كيف يعد لأن يلقى على تلاميذه الدرس وحتى وزارة التعليم فى الوقت الراهن، وكذا مؤسسات التربية تنظر إلى الجانب الإعدادى للمعلم على كيفية التوصيل الجيد للتلاميذ ولم تنظر إليه على الإطلاق إلا تلك النظرة الأحادية فهى لم تنظر إلى جانب إعداداته بمهام عمله ولم تهتم أيضاً بتدريس توصيف عمل المعلم حتى لا يقع أثناء عمله فى أخطاء من شأنها أن تعرضه للمساءلة القانونية . ولا شك أن تلك النظرة الأحادية إلى جانب إعداد المعلم فى كليات ومعاهد إعداد المعلمين لها جذور ضاربة فى القدم تمتد إلى عهد الاحتلال (حيث لم تكن هناك فلسفة واضحة تستجيب لحاجات البلاد ومطالب المجتمع وقلة أعداد معاهد المعلمين حيث كان جوهر عملية الإعداد يسير بطريقة لا يمكن أن تنتج معلماً كفاً يستطيع أن يضطلع بمهامه خير قيام سواء من الجانب العلمى أو المهنى أو الخلقي".^(٣)

وبالنظر إلى برامج إعداد المعلم فى كليات الإعداد يلاحظ البعض أن البعد القانونى فى إعداد المعلم لا يحظى بالأهمية الواجبة فى برامج إعداداته بينما تدخل بعض الكليات المكون القانونى فى

(١) سامح جميل عبد الرحيم ، فتحي كامل زيادى : "الثقافة القانونية للمعلم" - دراسة ميدانية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية ، المنيا ، المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٦٢ .

(٢) عواطف محمد حسن : "الإعداد الثقافى للمعلم فى كليات التربية، مجلة العلوم التربوية "، تربية بقنا ، ٧٤ ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٣ .

(٣) سعيد إسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ ، ص ٩ ، ١٠ .

مقرراتها مثل كليات الإعلام والصيدلة والكليات العسكرية وغيرها فإن كليات التربية تكاد تخلو منها تقريبا .

أما عن برامج إعداد المعلم بعد التخرج فهي تنحصر فى برامج التدريب من أجل الترقى أى بعد مرور العديد من السنوات قد تصل إلى عشر سنوات بعد استلامه العمل فى المهنة وبعد أن يكون قد تعرض للمساءلة القانونية أو على الأقل لعدد من المشكلات التى تتعلق بمسئوليته وحقوقه المهنية وهذه البرامج تقدمها الإدارة العامة للتدريب بمنطقة السيدة زينب تمنح المعلمين قدرا من التوعية القانونية ببعض تشريعات المهنة من خلال محاضرة أو محاضرتين على الأكثر مدة كل منهما لا تتجاوز ساعتين تتناول أنواع الإجازات المستحقة للمعلم والمعلمة ومدة كل منها وكيف يتظلم من جزاء وقع عليه ومدة هذا التظلم ، ويعرض تشريعات خاصة بشئون الطلاب والمعلمين وهى مدة غير كافية لتغطية جانب الثقافة القانونية اللازمة للمعلم أما الجهات الأخرى التى تقدم برامج تدريب للمعلمين مثل مركز التدريب بالإسماعيلية ، ومركز التدريب بمدينة مبارك للتعليم بمنطقة ٦ أكتوبر فهي تقدم برامج تدريب للمعلمين فى مجال تكنولوجيا التعليم وتدريب على كيفية تشغيل الكومبيوتر وبرامجه المختلفة .

ولذا فإن الدراسة الحالية معنية بطرح التساؤل الرئيسى التالى:

ما مدى وعى معلم المرحلة الثانوية فى مصر بالتشريعات المهنية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما التشريعات المهنية؟ وما قنواتها؟ وما تأثيرها؟ وما مصادرها ؟
- ٢- ما واقع وعى معلم المرحلة الثانوية بالتشريعات المهنية؟
- ٣- كيف يمكن تعميق وتطوير الوعى بالتشريعات المهنية من خلال هذه الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- إلقاء مزيد من الضوء على القنوات التى يتم من خلالها عملية توعية المعلم بحقوقه وواجباته والتشريعات المنظمة للمهنة .
- ٢- الكشف عن القوى والعوامل التى أثرت على علاقة وعى المعلم بالتشريعات المهنية سلبا وإيجابا وأثره على العملية التعليمية وأدائه للمهنة .

٣- تقديم تصور مستقبلي لتعميق وعى المعلم بالتشريعات المهنية المنظمة لعمله .

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة الحالية فى النقاط التالية :

- ١- قلة الدراسات التى تناولت التشريعات المهنية .
- ٢- يرتبط الوعى القانونى بحقوق الإنسان الذى تنامى الاهتمام به فى الفكر الإنسانى والفكر التربوى من النصف الثانى فى القرن العشرين ومن الأخرى توعية المعلم به فى إطار مهنته .
- ٣- المعلم فى حاجة إلى دراسة تساعد على تنظيم العلاقات مع الآخرين ، وتحقيق غايات العملية التعليمية حيث إن الثقافة القانونية باعتبارها ضوابط سلوكية ، ضرورة أخلاقية فى حياتنا عامة و حياة المعلم خاصة تعمل على تشكيل الحياة المدرسية وتنظيمها وحفظ كيانها .
- ٤- يتعرض المعلم للإحباط وفقدان الدافعية للتقدم ، وممارسة طموحاته العلمية والدراسية أحيانا ويعزى ذلك فى جانب منه لجهله بحقوقه والتزاماته تجاه المهنة ويتحطم أمله على صخرة الروتين والجهل، وتجمد المعاملات بين الرئيس والمروؤوس أثناء المهنة .
- ٥- كثرة الشكاوى التى يقدمها الكثير من المعلمين من قرارات النقل التعسفى من مدرسة لأخرى بدعوى صالح العمل ، حيث أثبتت بعض الدراسات ^(١) أنه فى عام ١٩٩٨ على سبيل المثال تم رصد عدد ١١٦ شكوى من اضطهاد أو تظلم من معلمين ، و ٩٨٢ حالة مخالفة فنية كما يتعرض المعلم كثيراً لبعض الشكاوى الكيدية من التلاميذ أو أولياء الأمور أو من بعضهم البعض أو سوء معاملة بعض الرؤساء كل ذلك امتهان لكرامة المعلم كما أنه امتهان لحقوق الإنسان مما يشير إلى ضرورة إعداد برامج لتوعية المعلم بحقوقه وواجباته وحدوده مع الآخرين ، وحدود الآخرين معه .

(١) أحمد يوسف سعد وآخرون : " واقع الانضباط فى المدرسة المصرية " ، دراسة إثنوجرافية نسقادية ، المركز القومى للبحوث

التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ .

تحديد المفاهيم الأساسية :

التشريع Legislation :

شرع: شرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه، وشرعت في الأمر أشرع مشروعا أخذت فيه .^(١)
وشرعت الدواب في الماء دخلت وخضع فهي شروع وشرع وشرعها صاحبها (تشريعا) .^(٢)
"والتشريع هو كل ما يصدر عن السلطة التشريعية من قواعد عامة ومجردة ومكتوبة ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات بين الناس أو بينهم وبين الدولة".^(٣)
وكلمة "تشريع" تعنى فى كل من اللغة الفرنسية والإنجليزية "Legislation" وهى لفظة مشتقة من كلمتين هما Legis أى القانون ، Lation أى يضع وبهذا يكون معناها وضع القوانين ومن هنا فإن التشريع عبارة عن "إعلان القواعد القانونية بواسطة سلطة مختصة من سلطات الدولة هى السلطة التشريعية حتى يمكن إكساب صفة الإلزام ، وله مستويات متعددة وهى الدساتير والقوانين واللوائح"^(٤) "وهو أيضا مجموعة من القواعد القانونية التى تسنها السلطة التشريعية وإعلان هذه القواعد هو الذى يكسبها قوة القانون الواجب التطبيق".^(٥)

التشريعات المهنية:

وتعنى الدراسة بالتشريعات المهنية مجموعة القوانين التشريعية والقرارات الوزارية والنشرات التى تصدر من جانب السلطة المختصة والتى تخص مهنة التربية والتعليم أى جميع ما يتعلق بجانب الواجبات المنوط بها المعلم والتى يترتب عليها حقوق له مثل نصاب الحصص الأسبوعية ، الحصص الاحتياطية، الإشراف ، الإجازات، الأمن، واجباته والتزاماته كأعداد المعلم لدفتر الإعداد اليومي وعدد الدفاتر اللازمة فى العملية التعليمية وأنواعها التى يجب أن يصحبها معه فى عمله

^(١) أحمد بن محمد على الصومى المرقىء . المصباح المنير ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ ، باب الشين فصل الرأء ثم العين .

^(٢) محمد بن أبى بكر عبد الفتاح الرازى . مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٨ ، باب الشين فصل الرأء ثم العين .

^(٣) محمد على عمران وأحمد شرف الدين : مبادئ العلوم القانونية ، مكتبة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٨١ .

^(٤) فاطمة عبد القادر ، سهير حوالة : الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير ، مجلة العلوم التربوية ، مجلد ٢ ، عدد ١ ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٧٣-٧٤ .

^(٥) جامعة الدول العربية : معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة ، الأمانة العامة ، إدارة العمل الاجتماعى، أبريل

حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية وتوقيع الجزاء عليه، ووعيه بحدوده مع الآخرين مثل (مدير المدرسة، موجه، متابعة وزارية أو إدارية مع الطلاب... إلخ). ووعيه بحدود الآخرين معه وكيف ينظم من جزاء وقع عليه وإلى أى الجهات يلجأ ومتى يتم ذلك .

الوعى:

يعنى به فى اللغة العربية الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك، (١) ، ويشير معنى الوعى فى بعض قواميس اللغة إلى الإدراك ، والإحاطة، والفتنة والحفظ، والتقدير، والفهم . (٢)
"الوعى عملية دينامية ليست ثابتة، ولكنها عملية متغيرة لها مستويات وأبعاد مختلفة، فمعرفة الواقع وفهمه يتطلب القدرة على تحريك الواقع وتغييره . (٣)
وتعنى الباحثة بوعى المعلمين بتشريعات مهنة التعليم معرفة المعلمين وفهمهم وسلامة إدراكهم لجميع التشريعات التى تتعلق بمهنة التعليم سواء على مستوى المسئوليات أو الحقوق والمستمدة من خلال القانون رقم ٤٧ / ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، وقانون التعليم رقم ١٣٩ / ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ / ١٩٨٨ ، وقرارات وزارة التربية والتعليم ، وبطاقة توصيف عمل المعلم ، ومعرفة كل ما يؤدى إلى زيادة هذا الوعى لديهم باعتبارهم جماعة مهنية لهم خصوصية ثقافية .

معلم المرحلة الثانوية:

وتعنى به الباحثة هو المعلم الذى يعمل فى مرحلة التعليم الثانوى على اعتبار أنه وصل إلى هذه المرحلة بعد عدد من سنوات الخبرة والمعلم الذى يعمل بالمرحلة الثانوية الفنية سواء كان فى التعليم الثانوى العام أو التعليم الفنى (تجاري ، أو صناعي "نظام السنوات الثلاث أو الخمس سنوات") .

(١) مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط ج ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ط ، باب الواو، فصل العين ثم الباء .

(٢) راجع جاد الله أبى الفاسم محمود الزمخشري أسس البلاغة - ج ٢ - دار الكتاب القاهرة ١٩٨٣ - ص ٥٨١، أيضاً مجدى الدين الفيروزي. القاموس المحيط ج ٢ ، دار الجيل ، بيروت ، د ت، ص ٤٠٣ ، وأيضاً محمد بن أبى بكر بن القادر الرازى: مختار الصحاح - مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٨٨ ص ٣٠٣ وأيضاً مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، ج ٢ ، دار المعارف، القاهرة بدون سنة طبع، ص ٢١ .

(٣) فتحية عبد الجواد أحمد. مستوى التعليم وتنمية وعى المرأة المصرية بأدوارها فى المجتمع ، دكتوراة ، تربية عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠ .

منهج الدراسة وأدواتها:

نظراً للطبيعة الخاصة بهذا الموضوع والتي تهتم بقياس وعى المعلمين بتشريعات مهنتهم فإنها سوف تركز إلى الأدوات المناسبة التي يوفرها المنهج الوصفي وتأتى فى مقدمتها :

١-المقابلات الشخصية:

مع بعض المسؤولين للوقوف على نوعية الدراسة الأكاديمية المقدمة للطلاب فى الكليات الأخرى غير كليات التربية مثل كلية الإعلام والصيدلة والكلية الفنية العسكرية وغيرها وذلك من أجل المقارنة بينها وبين برامج الإعداد فى كليات التربية بهدف الاستفادة من محتوى ما تقدمه كليات أخرى غير كلية التربية من أجل تحسين برامج إعداد المعلم فى كليات التربية وكذلك إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين فى الشئون القانونية التابعة لوزارة التربية والتعليم من أجل التعرف على نوعية المخالفات التى يرتكبها المعلمون ومحاولة الاستفادة من ذلك فى توضيح مشكلة الدراسة والبحث عن حلول لها .

٢-الاستبيان :

ويستخدم لرصد الظاهرة القائمة من خلال إجابات المعلمين فى المرحلة الثانوية فى التعليم العام والفنى وقد طبقت الدراسة استبياناً على ١٨٠ معلم و ١٨٠ معلمة ليكون مجموع العينة ٣٦٠ فرداً وتم تطبيقه فى ست محافظات هى (القاهرة ،السويس ، الشرقية ، البحيرة ،سوهاج ، قنا) .

٣-تحليل الوثائق :

من خلال تحليل محاضر المعلمين فى الشئون القانونية المقدمة للمسؤولين سواء ضد المدرسين أو منهم وذلك للتعرف على نوعية المخالفات التى يرتكبها المعلمون نتيجة جهلهم بهذه التشريعات ومعرفة مدى وعيهم بحقوقهم ومسئولياتهم تجاه ممارسات المهنة إلى جانب تحليل بعض المجلات الخاصة بالمهنة مثل صحيفة "الرائد" التى تصدرها نقابة المعلمين وقد تم تحليل أعداد من مجلة الرائد منذ فترة الستينيات حتى أواخر التسعينيات بهدف التعرف على ما تقدمه نقابة المعلمين من خلال مجلتها لأعضائها من توعية ثقافية وتوعية مهنية . و تحليل بعض مواد دستور جمهورية مصر العربية التى تمس المعلم من أجل الوقوف على مدى دستورية

تشريعات مهنة المعلم . كما تم تحليل بعض مواد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لمعرفة إلى أى مدى يتحقق للمعلم تمتعه بما ورد فيه .

حدود الدراسة:

سوف يتناول التحليل دور التربية فى تشكيل وعى معلم المرحلة الثانوية سواء كان فى مرحلة التعليم الثانوى العام أو الفنى (صناعى / تجارى) بالتشريعات المهنية والقنوات التى يتم من خلالها إرواء المعلم بمعرفة الحقوق القانونية والواجبات الخاصة بمهنته وترى الباحثة أن هذه القضية أكثر التصاقا بالتربية لأن التوعية بالأمور المختلفة قضية رجال التربية .

وسوف يتم تطبيق عينة الدراسة بشكل عشوائى فى محافظات القاهرة ، والسويس ، والشرقية ، وقنا ، والبحيرة ، وسوهاج لتكون عينة ممثلة لجميع قطاعات الجمهورية .

ويمكن تقسيم هذه الحدود إلى :

١- الحدود الموضوعية : و تتناول :

أ- التشريعات المختلفة التى تحكم عمل المعلمين فى مصر مثل القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والقرارات والنشرات الصادرة من وزارة التعليم .

ب- معلم المرحلة الثانوية : ويشمل المعلم الذى يعمل بالمرحلة الثانوية سواء كان فى التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى .

٢- الحدود المكانية : وتشمل معلم المرحلة الثانوية فى مصر وسوف يتم تطبيق العينة فى محافظات القاهرة ، السويس ، البحيرة ، الشرقية ، سوهاج ، قنا .

الدراسات السابقة :

أولا الدراسات العربية :

الدراسة الأولى:

محمد توفيق سلام : "وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية"، دراسة ميدانية^(١)، وقد تناولت الدراسة تحديد مفهوم وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية كما تناولت أيضا أنواع الحقوق القانونية للمعلم مثل حق المعلم فى استلام العمل ، والمرتب ،

(١) محمد توفيق سلام : وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية ، دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،

والعلاوات المالية ، والترقية ، وحق المعلم فى الإجازات (إجازة أيام العطلات الرسمية ، الإجازة العارضة ، الإجازة الاعتيادية ، والمرضية ، ... إلخ كما تناولت الدراسة أيضا أنواع الواجبات المهنية للمعلم مثل واجباته نحو تلاميذه ، ونحو مهنته وعمله ، ونحو زملائه ، ونحو أولياء الأمور ، ونحو المجتمع والبيئة ، وارتباط واجبات المعلم بمسئوليته . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى معرفة المعلمين لحقوقهم القانونية وأن غالبية عينة الدراسة ٨٧% لم تدرس أثناء مرحلة الإعداد بالكلية موضوعات عن الحقوق والواجبات القانونية للمعلم ، كما أنها لم تحضر دورات تدريبية أثناء الخدمة تتضمن موضوعات عن حقوق وواجبات المعلمين طبقا لنصوص وأحكام القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة .

وتعد هذه الدراسة قريبة الصلة بموضوع الدراسة الحالية حيث تركز على جانب وعى المعلمين بمسئولياتهم وواجباتهم من منطلق التشريعات القانونية التى تحكم عمل المعلم إلا أنها تركز على المعلم بوجه عام وتختلف مع الدراسة الحالية فى العينة حيث تركز الدراسة الحالية على معلم المرحلة الثانوية وجميع التشريعات التى تحكم عمله من قوانين مختلفة تحكم عمل المعلمين فى مصر مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ فى المدارس الحكومية ، وقانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ بشأن العمل فى القطاع الخاص فى المدارس الخاصة ، والقرارات الوزارية التى تتعلق بمهنة المعلم ويترتب على مخالفتها مساءلة قانونية له وهل يعى هذه القرارات أم لا يعيها وقانون نقابة المعلمين رقم ١٩٦٩/٧٩ ، وقانون التعليم رقم ١٩٨١/١٣٩ وتعديلاته ، وإلى أى مدى تتفق هذه التشريعات مع دستور جمهورية مصر العربية ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وهو ما لم تتناوله الدراسة المذكورة .

الدراسة الثانية:

دراسة أحمد يوسف سعد وآخرون : "واقع الانضباط فى المدرسة المصرية" دراسة إثنوجرافية^(١)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الانضباط فى المدرسة المصرية ، من خلال رصد واقع التفاعلات القائمة بين كافة الأطراف الرئيسية فى العملية التعليمية من معلمين وطلاب وأولياء أمور وإدارة مدرسية وقيادات وظيفية وتشريعات وأثرها فى مواجهة الظاهرة وهذه الدراسة هى

^(١) أحمد يوسف سعد وآخرون : مرجع سابق .

محاولة لاستقراء واقع مؤسسة التعليم قبل الجامعى وما يتعرض له من مظاهر عدم الانضباط فى محاولة للتشخيص والتفسير .

وهى دراسة بدأت برصد الواقع وانتهت عند تفسيره وتأويله والتنظير لأحداثه ولذا فإن إجراءات العمل الميدانى وتطبيقاته قد سبقت الجهد النظرى وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن رأى مدرسى المرحلة الثانوية (عام) وكذلك القيادات المدرسية أن عدم الانضباط فى المدرسة المصرية يرجع إلى اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وقد أوصت الدراسة بضرورة التفكير فى جعل مهنة معلم من المهن ذات الكادر الخاص وأن تكون القرارات واللوائح المنظمة لأدائه محكومة بطبيعة المؤسسة التعليمية ، ولطبيعة وظروف المهنة وأن يكون ثمة تمييز بين المعلم والموظف المكتبى فى كثير من صور التعامل .

واهتمت الدراسة بالتعليم قبل الجامعى (ابتدائى / إعدادى / ثانوى) ، وقد أفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة فى معرفة أثر الوعى بالتشريعات التى تحكم مهنة التعليم على عملية الانضباط فى المدرسة ويتضح من الدراسة المذكورة أن ثمة خلل فى فهم المعلمين لتشريعات المهنة التى وضعت أساسا لضبط العملية التعليمية وليس العكس ومن هنا تأتى ضرورة توعية المعلمين من خلال برامج التدريب بكيفية تطبيق هذه التشريعات بأسلوب نموذجي .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة فى أن الأولى تهتم بقياس وعى معلمى المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر أما الأخيرة فتهتم برصد واقع الانضباط فى المدرسة المصرية .

الدراسة الثالثة:

دراسة جمال أحمد السيسى : " وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية " (١)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية ومدى هذا الاختلاف بمتغيرات الدراسة كالجنس ، والخبرة ، والمرحلة ، والتخصص ، ونوع الإعداد .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، كما استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات واقتصرت الدراسة على محافظة المنوفية وعلى معلمى التعليم الأساسى الحاصلين على مؤهلات عليا ، وأوضحت الدراسة تدنى مستوى وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية

(١) جمال أحمد السيسى : " وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية " ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنوفية ، ١٩٩٩ .

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية فى مدى وعى المعلمين بمسئولياتهم المدنية من حيث الجنس ، والخبرة التدريسية ، والمرحلة التعليمية التى يعمل بها .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى العينة والموضوع حيث كانت عينة الأولى معلمي التعليم الأساسى ، كما تناولت وعى المعلم فى محافظة المنوفية بمسئولياته المدنية أما الدراسة الحالية وتحاول قياس وعى معلم المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر وليس فى محافظة محددة .

الدراسة الرابعة:

سامح جميل عبد الرحيم، فتحى كامل زيادى: " الثقافة القانونية للمعلم دراسة ميدانية" : (١) وهى دراسة من جزأين، الجزء النظرى تناول ماهية الثقافة والقانون، والعلاقة بين الثقافة والقانون، والحقوق والواجبات، قوانين التعليم فى مصر، القرار الوزارى ، المعلم والقانون والثقافة القانونية فى برامج الإعداد. وتهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم الثقافة القانونية لدى المعلمين وتحديد موقف برامج الإعداد الحالية بكلية التربية بالمنيا من هذه الثقافة القانونية . ومعرفة مدى وعى المعلمين بالقانون، ومعرفة السبيل لتقديم مثل هذه الثقافة القانونية للمعلمين . أما عينة الدراسة (معلمين - معلمات) الملتحقين ببرنامج الدراسات العليا (الدبلوم العام نظام العاميين ، الدبلوم الخاص ، وبرنامج التأهيل الجامعى لمعلمي المرحلة الابتدائية بكلية التربية جامعة المنيا لعام ٩٧ / ١٩٩٨ وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ - المعلمون يدركون واجباتهم وحقوقهم من خلال ثقافة سماعية شائعة بينهم يتوارثونها وهى ثقافة ضعيفة الارتباط بالقانون .

٢ - إدراك المعلمين للحقوق والواجبات فيه شئ من النقص والقصور وفيه ما يتعارض مع صحيح القانون وهذا مرجعه أن هذه المعرفة غير مشتقة من دراسة نظامية لقوانين التربية والتعليم .

وقد أوصت الدراسة بما يلى :

- ضرورة تضمين المقررات الدراسية بكليات التربية الأبعاد القانونية سواء فيما يتعلق بالقوانين العامة المؤثرة فى حياة الإنسان بصفة عامة أو فيما يتعلق بقوانين التربية والتعليم .
- فيما يتعلق بالمعلمين الفعليين : يوصى بتقديم دورات تدريبية مصممة خصيصاً وتركز على إكساب المعلمين الثقافة القانونية ومناقشة المعلمين فى المواقف التى يتعرضون لها فى مجال عملهم .

(١) - سامح جميل عبد الرحيم ، فتحى كامل زيادى : " الثقافة القانونية للمعلم دراسة ميدانية " ، مرجع سابق .

- التكامل بين الوسائط التربوية واهتمام وسائل الإعلام بتقديم الثقافة القانونية للمواطنين عامة والمعلمين بصفة خاصة .

- أن تتولى نقابة المهن التعليمية من خلال مجلتها تزويد المعلمين بالمعرفة القانونية وتقديم النصائح الضرورية لعملهم .

وهذه الدراسة تتفق كثيراً مع موضوع الدراسة الحالية إلا أن الدراسة الحالية تركز على معلم المرحلة الثانوية على اعتبار أنه وصل إلى هذه المرحلة بعد مرور عدة سنوات مما يستلزم أن يكون لديه ثقافة ووعى قانونى بشأن تشريعات مهنة التعليم وعلى دراية واسعة بالحقوق والواجبات .

الدراسة الخامسة:

فاطمة عبد القادر ، سهير حوالة: " الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير " : (١)
وهى دراسة أجريت على المواطن العادى كذلك هى دراسة تناول موضوع وعى المواطن العادى بالقوانين المنظمة والمتعلقة بحياته وذلك من خلال الوسائط التربوية المختلفة.
وينصب اهتمام هذه الدراسة على تناول الثقافة القانونية كمطلب ملح لتكوين المواطن فى المجتمع المصرى خاصة فى ظل الخصائص المميزة للمجتمعات الحديثة:
وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ - ما مفهوم الثقافة القانونية؟ وما أبرز ملامحها؟ وما المحاور التى تقسم وفقاً لها الحقوق والواجبات.

٢ - ما واقع الإلمام المعرفى لأفراد المجتمع المصرى بالثقافة القانونية؟

٣ - هل يختلف مستوى هذا الإلمام المعرفى بمتغيرات الجنس/ التعليم/ السن/ الخبرة القانونية؟

٤ - ما سبل تقديم مثل هذه الثقافة لأفراد المجتمع من الجنسين ؟

وقد تكونت الدراسة من جزأين أحدهما نظري والآخر ميداني ، وقد استخدمت الدراسة استبياناً تكون من ثلاثة محاور، محور البيانات العامة، ومحور للحقوق والواجبات التى نص عليها دستور ١٩٧١، ومحور يتناول المفاهيم وهى (القانون، الحرية، الحق، الدستور، الواجب) واستخدمت معادلة "كا٢" فى التحليل الإحصائى للنتائج وقد أظهرت النتائج تدنى مستوى الإلمام لأفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور، وقد أفادت الدراسة من حيث تأكيدها أهمية

(١) فاطمة عبد القادر، سهير حوالة : الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير، مرجع سابق .

الوعى بالقانون وأوضحت بعض جوانب الوعى بالقانون . إلا أنها اختلفت مع الدراسة الحالية فى العينة حيث تهتم الدراسة المذكورة بالمواطن بوجه عام أما الدراسة الحالية فهي تركز على معلم المرحلة الثانوية ومدى وعيه بالتشريعات القانونية التى تتعلق بمهنته كمعلم وموظف عام فى الدولة .

الدراسة السادسة :

دراسة نهلة عبد القادر هاشم : " العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى مصر وإنجلترا " دراسة مقارنة " (١) .

٤ - وهى دراسة تدور حول كيفية تطوير العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى المجتمع المصرى فى ضوء ما هو سائد فى النظم التعليمية المعاصرة وأيضاً فى ضوء الاستفادة من تجربة إنجلترا.

وهى دراسة تهدف إلى تقديم تصور عملى قائم على دراسة تجربة متقدمة لما ينبغى أن تكون عليه العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية وذلك بهدف تطوير التعليم فى مصر، حيث إن تشريعات التعليم هى التى ترسم خطوط السياسة التربوية العريضة، فإن تخلفت هذه التشريعات تخلفت السياسة التربوية عامة فى مصر. واتبعت الدراسة المنهج المقارن وتوصلت الدراسة إلى :

- افتقار التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر إلى معيار الدينامية الذى يقتضى استمراريتها حتى يتسنى لها مسايرة التغير ومواكبه ما يجد من عوامل ومؤثرات .

- استئثار السلطة التنفيذية (ممثلة فى وزير التعليم) بصياغة التشريعات التعليمية حيث إن الوزير يقوم باقتراح القوانين التى يوافق عليها مجلس الشعب الذى يمثل السلطة التشريعية فى الدولة.

- ضعف المشاركة الشعبية فى صياغة التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر .

- عدم الربط بين التشريع والسياسة العامة للدولة .

- أولت التشريعات التعليمية التى صدرت فى مصر الاهتمام بجانب الكم دون الكيف مما كان له أثره السئ على جودة وكفاءة المخرج التعليمي.

(١) نهلة عبد القادر هاشم طه : دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية التربوية فى مصر وإنجلترا ، مرجع سابق .

- كان صدور الكثير من التشريعات التعليمية ضرورة فرضتها التغيرات التي مر بها المجتمع.

- افتقار بعض التشريعات التعليمية التي صدرت في مصر إلى عنصر التكامل حيث نجد ان قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ قد نص على مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات ثم جاء قانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ونص على تخفيض عدد سنوات الإلزام إلى ثمانى سنوات، مما أدى إلى حدوث نوع من التضارب بين هذه القوانين .

- إلا إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة المذكورة حيث إن الدراسة الحالية تتناول التشريعات التي تحكم عمل المعلم مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ والقرارات الوزارية التي تتعلق بمهنة المعلم باعتباره موظفا عاما في الدولة وقانون نقابة المعلمين وغيرها من التشريعات التي تخص عمل المعلم والتشريعات المهنية الخاصة بالمهنة من قوانين وجزاءات وأجازات وحقوق وواجبات تخص المعلمين أما الدراسة المذكورة فهي تناولت التشريعات التعليمية فقط وهو ما تهتم به هذه الدراسة .

الدراسة السابعة :

محمد توفيق سلام : "دراسة تقويمية لتشريعات التعليم العام في مصر من ١٩٦٨ : ١٩٨١". (١)

وتحددت مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

لماذا ألغى القرار بقانون رقم ٦٨ لسنة ٦٨ في شأن التعليم العام وأصدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في شأن التعليم قبل الجامعي؟

وهدفت الدراسة إلى تقويم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الملغى وبيان مدى تحقيقه للأهداف التعليمية ومدى معالجته لمشكلات التعليم العام كما هدفت إلى بيان الضرورات والقوى المؤثرة في تشريعات التعليم العام ولذلك لمعرفة دواعي إصدار القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وما استحدثته من تطوير في التعليم قبل الجامعي في مصر .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين هامتين:

١- لم يلغ قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ لعدم تحقيقه لأهدافه ولكن ألغى لأهداف وفلسفة تربوية جديدة في بناء الإنسان المصري عبر عنها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي طور التعليم قبل الجامعي في جوانب كثيرة .

(١) محمد توفيق سلام: دراسة تقويمية لتشريعات التعليم العام في مصر، ١٩٦٨ : ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة تربية طنطا ،

٢- أخذ المشرع فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بسياسة مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ وجاءت اللامركزية مبتورة بسبب القصور الذى شاب النص القانونى ذاته أما فى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ عالج المشرع هذا القصور بتطوير تشريعى يعد دفعا لتخفيف الإدارة المركزية واتجاهها صوب اللامركزية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة المذكورة فى أن الدراسة الحالية تهتم بالتشريعات الخاصة بمهنة التعليم من قوانين وتشريعات بشأنها توقيع الثواب أو العقاب تجاه المعلم سواء كانت تشريعات تعليمية أو تشريعات تخص مهنة المعلم باعتباره موظف عام فى الدولة عليه واجبات وله حقوق ويجب أن يكون على دراية تامة بها حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية كما أن الدراسة الحالية أفادت من الدراسة المذكورة أن التشريعات التعليمية لا تتناول جانب واجبات وحقوق المعلمين .

الدراسة الثامنة :

فكرى شحاته أحمد : " الدور الثقافى لمعلم المدرسة الثانوية العامة فى مصر " (١)

وهى دراسة مكونة من جزأين، الجزء النظرى منها :

- ١- تناول دور المدرسة الثانوية العامة فى المجتمع على اعتبار أنها بيئات للثقافة بأوسع معانيها وخلصت بأن المدرسة الثانوية مطالبة بالقيام بدور فى التكوين الثقافى لطلابها .
- ٢- قدمت الدراسة تحليلا اجتماعيا لدور المعلم، وناقشت عملية التدريس ومكوناتها الرئيسية والمداخل المختلفة لدراسة دور المعلم، كما ألقت الدراسة الضوء على التصور الشخصى لدور المعلم حيث إن توقعات المجتمع للدور تقدم الحد الأدنى لنماذج السلوك كما تصورها القوانين، ولكن فيما وراء ذلك نجد أن التصور الشخصى للمعلم عن دوره يؤثر بشكل كبير على أدائه لهذا الدور على اعتبار أن أى عمل يؤديه الفرد فى مؤسسه اجتماعية كالمدرسة إنما يكون نتيجة لتفاعل التوقعات المختلفة للدور مع التصور الشخصى للقائم به، وعرضت نماذج ثلاثة يتخذها المعلمون فى القيام بدورهم .

(١) فكرى شحاته أحمد: " الدور الثقافى لمعلم المدرسة الثانوية العامة فى مصر "، رسالة دكتوراة غير منشورة، تربية عين شمس، ١٩٨٣.

أ- النموذج الأكاديمي ب- النموذج التربوي ج- النموذج صاحب الرسالة

وقد تمت الدراسة نقداً لهذه النماذج وتوضيحاً لكفايتها في القيام بالدور الثقافي المطلوب.

وتوصلت الدراسة إلى توقع المجتمع من المعلم أن يقوم بدور في المجالات الآتية: تنمية الشخصية، التعليم الذاتي، الوعي بمشكلات المجتمع، الحياة الأسرية، مهارات الاتصال، التربية السياسية والمواطنة، قضاء وقت الفراغ، الثقافة العالمية والتفاهم الدولي.

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المعلمين أصحاب المؤهل غير التربوي يميلون إلى القيام بالدور الثقافي أكثر من المعلمين أصحاب المؤهل التربوي. مما يعطى ضوء إنذار بضرورة إعداد المعلم في كليات التربية وبرامج التدريب بحيث يكون على درجة عالية الثقافة العامة بوجه عام والثقافة القانونية بوجه خاص وتوعيته بالدور المطلوب والمتوقع منه.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في إنها تركز على الدور الثقافي لمعلم الثانوى العام في مصر أما الدراسة الحالية فهي تركز على مدى وعي معلم المرحلة الثانوية سواء في الثانوى العام أو الثانوى الفنى بتشريعات مهنة التعليم في مصر والتي تمكنه من أداء دوره على الوجه الأكمل فالمعلم إنسان يجب أن يتمتع بحقوقه جيداً وكذلك يعي مسئولياته تماماً لكي يتمكن من أداء دوره وقد أفادت البحث فيما توصلت إليه من نتائج.

الدراسة التاسعة :

الحسانين إسماعيل محمد - " تشريعات التعليم الابتدائي في مصر وأثرها في تطوره في الفترة من عام (١٨٣٧ - ١٩٨١) " (١)

- وقد تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يؤدي تطور قوانين وتشريعات التعليم الابتدائي في مصر إلى تحقيق أهدافه التربوية والتعليمية؟

وهدفنا هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تشريعات التعليم الابتدائي في مصر في تطوير هذا النوع من التعليم في الفترة من ١٨٣٧ - ١٩٨٠، وكذلك التعرف على دور رجال التعليم والمحليات التعليمية في تطويره. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والإحصائي.

(١) الحسانين إسماعيل محمد : تشريعات التعليم الابتدائي في مصر وأثرها في تطوره في الفترة من عام (١٨٣٧ - ١٩٨١) رسالة دكتوراة غير منشورة، تربية طنطا ، ١٩٨١.

وقد قسمت الدراسة إلى جزأين، دراسة نظرية وأخرى ميدانية تناول الجانب النظري التعرف على أهم المشكلات التي ترتبت على التصور في نصوص قوانين وتشريعات التعليم الابتدائي أو القصور في تطبيق هذه التشريعات . أما الجانب العملي من الدراسة فقد تركز على محاولة الكشف عن العوامل والآثار المرتبة على عدم تطبيق قوانين التعليم الابتدائي ومدى إمكانية تطوير هذه القوانين .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة منها :

إن عدم تطبيق القوانين التعليمية في المرحلة الابتدائية تطبيقاً كاملاً يرجع إلى:

أ- سوء فهم الإدارة التعليمية لنصوص القوانين.

ب- عدم الالتزام بتطبيق نصوص القوانين .

ج- عدم التخطيط السليم للمرحلة الابتدائية .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تقتصر على التشريعات الخاصة بمهنة التعليم ... وذلك باستخدام المنهج الوصفي كما أن هذه الدراسة عيّنت بتشريعات التعليم الابتدائي فحسب بينما هذه الدراسة تعنى بالتشريعات التي تخص المعلم في المرحلة الثانوية ، كما تختلف معها أيضاً في نوعية أفراد العينة، فعينة هذه الدراسة تلاميذ المرحلة الابتدائية أما عينة الدراسة الحالية معلم المرحلة الثانوية .

الدراسة العاشرة :

فكري شحاتة أحمد، " التكوين الثقافي لطلاب كليات التربية " .^(١)

وهي دراسة ميدانية هدفت إلى معرفة التكوين الثقافي لطلاب كليات التربية وقد توصلت إلى أن هناك غياب ملحوظ للاهتمامات الثقافية لدى طلاب كليات التربية بصفة عامة وإلى زيادة اهتماماتهم بالأنشطة الترفيهية وإهمال الأنشطة ذات الطبيعة الثقافية لشغل أوقات فراغهم، كما أشارت إلى أن انصراف الطلاب عن القراءة بصفة عامة وهو أمر مرتبط بملائمة البيئة داخل كليات التربية بحيث تشجع على هذه العادة كذلك أشارت إلى قصور المواد الثقافية التي تقدم للطلاب داخل كليات التربية نتيجة التركيز على الجوانب المهنية والأكاديمية.

(١) فكري شحاتة أحمد : التكوين الثقافي لطلاب كليات التربية، دراسة ميدانية، تربية عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة

ووجه الاختلاف مع هذه الدراسة الراهنة تتمثل فى دائرة الثقافة التى يراد تعيين مكوناتها لدى الطلاب حيث إنها ركزت على الثقافة السياسية بوجه عام والقومية بوجه خاص ولم تشر الدراسة إلى الثقافة القانونية كجزء من الثقافة العامة والدراسة الحالية تحاول التركيز على ضرورة الوعى بتشريعات مهنة التعليم المتعلقة بحقوق وواجبات المعلم . هذا بالإضافة إلى اختلاف نوعية أفراد العينة فالعينة فى الدراسة طلاب كليات التربية والعينة فى الدراسة الحالية معلم المرحلة الثانوية .

الدراسة الحادية عشرة :

دراسة محمد صديق حمادة سليمان : " الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه " (١) :

وتناولت الدراسة الجوانب الأساسية المتعلقة بالعملية التربوية التى يجب أن يكون المعلم على وعى بها حتى يؤدى دوره بفعالية ونجاح والعوامل التى تؤثر فى هذا الوعى .
وهدفت الدراسة إلى التعرف على جوانب الوعى التربوى للمعلم والعوامل التى تؤثر فى ذلك واقتصرت الدراسة على معلم المرحلتين الإعدادية والثانوية ، ولم تشتمل على جانب ميداني وتوصلت الدراسة إلى أن جوانب الوعى التربوى هى :

- ١- الوعى بالفلسفة التربوية
 - ٢- الوعى بالأهداف المدرسية
 - ٣- الوعى بثقافة المجتمع
 - ٤- وعى المعلم بدوره كإدارى وقائد تربوى
 - ٥- وعى المعلم كموجه ومرشد لتلاميذه
 - ٦- الوعى بالمفهوم الحديث للمنهج وطرق التدريس الحديثة
- كما أوضحت النتائج العوامل المؤثرة فى هذا الوعى التربوى للمعلم وهى :

- ١- المعلم نفسه
- ٢- نظام إعداده
- ٣- نظام المدرسة والمجتمع
- ٤- مفهوم المجتمع عن المعلم والمدرسة ووظيفتها .

(١) محمد صديق حمادة سليمان : الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه ، مكتب التربية العربى ، العدد ٢١ ، السنة ٧ ، ١٩٧٨ .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية إنها تتناول الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه أما الدراسة الحالية تتناول وعى معلم المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر .

ثانيا الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى :

دراسة Hartmiester : " البعد القانونى فى خدمة المعلمين " (١)

تسعى الدراسة إلى تقديم مصدر لمعلمى المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية بهدف مساعدتهم على زيادة وعيهم بحقوقهم وواجبات عملهم ومسئولياتهم القانونية من أجل تجنب انتهاك حقوق الآخرين الدستورية ممن يتعاملون معهم مثل التلاميذ داخل الفصول الدراسية . وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث تناولت معلمى المرحلتين الابتدائية والثانوية أما الدراسة الحالية تتناول معلم المرحلة الثانوية فقط وكيف يمكن تعميق وعيه بتشريعات مهنته .

الدراسة الثانية :

دراسة Arbetman : " تطوير التعليم المتعلق بالقانون " : (٢)

ويهدف الباحث من خلاله تنمية وعى المعلمين وعمل برامج خاصة لتنمية وعيهم أثناء الخدمة وذلك من خلال برامج التدريب وتنمية وعيهم بالقانون ومهام الوظيفة وذلك من أجل تقليل السلوك الخاطيء لدى المعلمين . وهذه الدراسة تعد مهمة جدا بالنسبة لموضوع الدراسة الحالية التى تسعى إلى تنمية برامج تدريب المعلمين وتقديم قسط من الثقافة القانونية المهنية لهم لتساعدهم على تجنب كثير من المشكلات التى تواجههم فى عملهم .

(1) Hartmiester, Fred surviving as a teacher The legal Dimension. precept press .U.S.A
Illinois Chicago U.S.A.1995

(1) Arbetman , lee , : Developing law – related Education : Awareness Manual to Assist in Developing
among Teachers and resource person . office of juvenile justices and Delinquent Awareness
(dept- of justice) , Washingt .D.C.U.S.A. district of Columbia , 1989

الدراسة الثالثة :

دراسة Reynolds : " الأساس المعرفي للمعلم المبتدىء " (١)

ويتناول الكاتب قضية المستوى المعرفي للمعلم المبتدىء والمستوى الثقافي لما يجب أن يكون عليه من إلمام بمجموعة الواجبات والمسؤوليات التي يجب عليه أن يعرفها جيداً كما يتناول أيضاً مستوى إلمامه بحقوقه القانونية في مجال العمل .
وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تتناول المستوى المعرفي للواجبات والحقوق للمعلم المبتدىء أما الدراسة الحالية فهي معنية بمعلم المرحلة الثانوية ومدى وعيه بالتشريعات التي تحكم العمل في مهنته .

الدراسة الرابعة :

دراسة مكهلن : " تأثير معرفة المعلم بالقانون على الأطفال " (٢)

وهي دراسة تهدف إلى تحديد مدى معرفة معلم المستقبل بالقانون كشيء مؤثر على الأطفال وذلك من خلال مسح الحقوق القانونية للطفل ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين المنتظرين لديهم معرفة محدودة بل وأحياناً لديهم مفاهيم خاطئة عن القانون واستخلصت من ذلك أن كليات التربية في حاجة إلى تعديل مناهجها بحيث تتضمن القضايا والمسائل القانونية .
وهذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في نوعية العينة حيث كانت العينة معلمى المستقبل من طلاب كلية التربية، بينما الدراسة الحالية العينة فيها معلمى المرحلة الثانوية، وقد اقتصرَت أداة الدراسة فيها على حقوق الطفل دون بقية الجوانب المؤثرة في عمل المعلم وقد أكدت الدراسة أيضاً أهمية وعى المعلم بتشريعات وقانون مهنته .

(1) Reynolds, Maynard – c. Ed, : Knowledge Base for beginning Teacher . American Association of colleges for Teacher Education, Washington, D.C.U.S.A.1989

(2) Caven , S .McLoughlin, Lynn Smetz and victor., Prospective, Educators, Knowledge of children's Legal rights American Education Research. Journal, Winter 1983

الدراسة الخامسة :

دراسة Nolte : " البعد القانوني والاستمرار في مهنة التدريس " ^(١)

وقد تناول الباحث قضية الأمن الوظيفي للمعلم وكيفية التعامل مع الطلاب والسيطرة عليهم ومدى المسؤولية القانونية عند حدوث خطر لهم كما تناول أيضا شروط وساعات العمل ومسئولية نقابة المعلمين ودورها نحوهم ، وهي دراسة تتفق بشكل كبير مع الدراسة الحالية حيث تركز على جانب ضرورة توعية المعلمين بالتشريعات التي تتعلق بمهنتهم إلا أن الدراسة الحالية تتناول حقوق وواجبات المعلمين بوجه عام وليس في جانب السيطرة على التلاميذ فقط وهذا ما لم تتناوله الدراسة المذكورة .

الدراسة السادسة :

دراسة Fischer : " المعلمون والقانون " : ^(٢)

ويعرض الكاتب كيفية إمداد المعلمين بالمعرفة القانونية لتساعدهم على التصرف بطريقة قانونية صحيحة كما يؤكد على حقوقهم القانونية كما يلفت انتباه المعلمين والإداريين إلى حالات مخالفة القانون كما يتناول بعض القضايا القانونية في التدريس مثل عقود العمل والترخيص بمزاولة المهنة ، والطرء من العمل ، ودور نقابة المعلمين في الدفاع عن المعلمين وحماية حقوقهم كما يتناول حرية التعبير عن الرأي وحرية الدين وحرية الانضمام إلى النقابات وغير ذلك من الحقوق . وهذه الدراسة أفادت الدراسة الحالية في كيفية وضع تصور لما يجب أن يكون عليه المعلمون من مستوى وعيهم بتشريعات مهنتهم .

الدراسة السابعة :

دراسة Flygare "حقوق المعلمين القانونية" ^(٣)

وقد تناول فيها حرية المعلمين في التعبير عن رأيهم داخل وخارج الفصل ، وحرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات ، وممارسة المعلمين للنشاط السياسي كحق

^(١) Nolte , M. Chester : how to survive in teaching – the legal Dimension , teacher inc. , Chicago , Illinois , U. S. A (1978).

(2) Fischer, Louis, and others: Teachers and law, long man inc. , U.S.A. New York 1981.

(3) Flygare, Thomas j : The legal rights of Teachers ,phi Delta kappa Educational Swondation Bloomington , Indiana,. U.S.A.1976

دستوري لهم يكفله لهم القانون باعتبارهم مواطنين لهم حماية دستورية كما تناول أيضا القضايا المتعلقة بالمعلم كموظف ومفاوضات نقابة المعلمين مع المسؤولين بخصوص شروط العمل والمسئولية القانونية عن الأضرار التي قد تلحق بالطلاب نتيجة الإهمال أو غيره .

وهي دراسة ترتبط إلى حد كبير مع الدراسة الحالية وتتفق فيما تهدف الوصول إليه وتختلف عن الدراسة الحالية في العينة حيث إن الدراسة الحالية تركز على معلم المرحلة الثانوية ووعيه بالتشريعات التي تتعلق بمهنته كمعلم وموظف عام في الدولة أما الدراسة المذكورة فهي تتناول المعلم بوجه عام .